مع دخول الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية عامه الخامس بات من الضرورى معرفة دوره فى حماية الاستثمارات العربية إلى جانب توحيد المفاهيم الخاصة بحقوق الملكية الفكرية فيما بين الدول العربية حول هذا ودور الاتحاد فى حماية حقوق الملكية الفكرية، د. نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية يقول:

لم تعد قضايا الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية دربا من دروب الرفاهية بل أصبحت أمرا ملحا خاصة، وللاتحاد دوره المهم فى إرساء قواعد تطبيقات الملكية الفكرية ووضعها موضع التنفيذ العملى لتخدم المصالح العربية بالدول الأعضاء محليا وإقليميا وكذا إحداث تكامل مع الدول العربية الأعضاء فى إنشاء تجمع عربى يحافظ على حقوق الملكية الفكرية من ناحية، ومن الناحية الأخرى يؤمن حقوق الملكية الفكرية الدولية المتعامل بها فى المنطقة العربية، بما يسهم فى إيجاد مناخ اقتصادى واجتماعى طموح لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة لمجتمعاتنا العربية.

د. نادر رياض: 7 مقار إقليمية للاتحاد العربى لحماية الملكية الفكرية

وعن كشف حساب الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية منذ تأسيسه أواخر عام 2005 يقول الدكتور نادر رياض: حقق الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية بتشكيله الحالى والذى يضم نخبة متميزة من الشخصيات التخصصية والمستشارين من مصر والدول العربية العديد من النجاحات الملموسة مثل: مجال توسيع قاعدة العضوية:

زيادة عدد أعضاء الجمعية العمومية إلى 1350 عضو فى 18 دولة عربية حتى ديسمبر 2009 بعد أن كان 50 عضوا فقط من 4 دول عربية منها 1026 من مصر، 324 من باقى الدول العربية.

كما تم فتح فروع إقليمية فى الأردن والإسكندرية ويتم الآن فتح فروع فى كل من السعوديةولبنان والسودان وسوريا.

وفى مجال الإنتاج البحثى والإعلامى: تم إصدار 14 دراسة تشمل دراسة حول حقوق الملكية الفكرية فى الوطن العربى بعد تعديلها وتحديثها «يوليو 2009» ودراسة حول الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالملكية الفكرية.

وسوف يصدر خلال الأشهر الجارية دراسة حول التشريعات العربية فى مجال حقوق الملكية الفكرية، وكذلك إصدار عدد «13» نشرة وعدد 9 مجلات تتضمن معلومات ثقافية واقتصادية وعلمية وفكرية عربيا وعالميا، وكذلك إنشاء موقع للاتحاد على الإنترنت مزود بأحدث المعلومات الخاصة بالاتحاد والملكية الفكرية ويتم تحديثه تباعا.

وفى مجال آليات تفعيل دور الاتحاد:

كما تم تشكيل 14 لجنة وهى لجان «التدريب – تنمية الموارد – المؤتمرات – الصناعة متمثلة فى لجنة قطاع الدواء والمستلزمات الطبية – الثقافة – الإعلام – النشر – التحكيم – لجنة للعضوية – لجنة قانونية – المعارض – العلاقات العامة – المرأة – الزراعة».

وفى مجال عقد المؤتمرات وورش العمل: أكد د. نادر رياض أنه تم الحضور وعقد مؤتمرات وورش عمل تتعدى الأربعين من ضمنها:

الاجتماع الدورى السادس والثلاثون للاتحادات العربية النوعية المتخصصة – بيروت فى نوفمبر 2008، والمشاركة فى مؤتمر أصدقاء لبنان للاستثمار والتمويل فى الفترة من 20 – 21 نوفمبر 2008.

والمشاركة بالحضور فى مؤتمر واقع السوق العربية المشتركة وآفاق تفعيله فى 14 فبراير 2010 بالقاهرة.

والمشاركة بالحضور مع إلقاء محاضرة فى دورة برنامج «محكم ملكية فكرية معتمد» تحت رعاية نقابة المحامين والمجلس الأعلى للقضاء وكذا تسليم الشهادات – بالأردن – عمان خلال الفترة من 16 – 25 فبراير 2010.

والمشاركة بورقة عمل عن حماية مفهوم حقوق الملكية الفكرية بشقيها الصناعى والأدبى فى 3 مارس 2010.

وأيضا المشاركة بالحضور فى الندوة الإقليمية حول استراتيجية استخدام الملكية الفكرية فى الأعمال التجارية بجامعة الدول العربية – وحدة الملكية الفكرية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO والمكتب الكورى للملكية الفكرية KIPO والمؤسسة الكورية للنهوض بالاختراعات KIPA خلال الفترة من 17 – 18 مارس 2010.

كما تم عقد عدد «12» دورة تدريبية منها:

فى مجال الاتفاقات:

تم عقد 10 بروتوكولات بين الاتحاد وعدد من الجهات والهيئات ذات الصلة:

– عقد بروتوكول مع الاتحاد العربى للنشر الالكترونى وبروتوكول مع مصلحة الجمارك بالمملكة الأردنية الهاشمية فى مجالى التدريب والندوات وبروتوكول مع المركز العربى للتحكيم المنبثق من الفرع الإقليمى للاتحاد بالأردن ليعمل فى نطاق الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية فى مجالى التدريب وفض المنازعات الفكرية بين الشركات والمؤسسات العربية وللاستشارات القانونية للتحكيم ومقره عمان – الأردن.

وحول الطموحات المعلقة على حماية حقوق الملكية الفكرية يقول د. نادر:

واقع الحال أن تنقية وتحسين بيئة التشريعات القانونية المطبقة فى الأقطار العربية بات مطلبا ضروريا تشتد الحاجة إليه الآن أكثر من أى وقت مضى وذلك لتشجيع الاختراعات والابتكارات والنمو الاقتصادى والاستثمار فى جميع الأقطار العربية تحت مظلة صالحة وجذابة لنقل التكنولوجيا وتطبيقها وكذا محفزة للبحث العلمى.

ولا شك أن قضية حماية الملكية الفكرية تحتل مكانة متميزة فى أولويات رجال الأعمال والمفكرين والمبدعين وصناع القرار فى جميع الدول العربية لما لها من آثار ايجابية على مجمل النشاط الاقتصادى ويمكن إيجازها فى:

الفوائد التى تعود على الدول العربية مثل: وفاء الدول العربية بالتزاماتها فى الاتفاقيات التى انضمنت اليها أمام المجتمع الدولى، وحصول الدول العربية على أحدث تكنولوجيا عالمية فى كل المجالات إذ إن منتجيها يعلمون أن تلك التكنولوجيا سوف يتم توفير الحماية لها، وحماية اختراعات الشباب العربى التصدى لمحاولات الاعتداء عليها من الغير، ومنح أصحاب الاختراعات فى الوطن العربى حق حماية اختراعاتهم

نادر رياض

سواء فى الداخل أو فى الخارج.

وكذلك.. زيادة معدل الاستثمارات الأجنبية لما يوفره إطار الحماية القانونية الجيد، وغرس الثقة والانتماء فى نفوس المستهلكين للسلع والخدمات إذ ليست مقلدة.

وأيضا تنمية وتنسيق مجالات عمل أعضائه، وتوثيق الروابط بينهم، والاسهام فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الأقطار العربية من خلال ممارساته لمهامه واختصاصاته وخبراتهم.

أما الفوائد التى تعود على المنتجين فتشمل:

التواجد القوى والفعال للسلع الحقيقية مما يسمح بزيادة نصيب المنتجين لضمان حسن سمعة المنتجات ذات العلامات الأصلية، وزيادة فرص العمالة نتيجة زيادة الاستثمارات، وذلك إما عن طريق التوسع فى الاستثمارات الحالية أو فتح الباب أمام استثمارات جديدة، وكذلك فتح أسواق جديدة أمام الاستثمارات فى التكنولوجيا والتجارة الالكترونية، وهى النظرة ذات التوجه المستقبلى للتطوير فى جميع فروع العلم.

وحول الفوائد التى تعود على المستهلكين:

أكد د. نادر رياض أنها تضم الحماية من السلع المقلدة والمهربة التى تأتى من الدول الأخرى وتوفير الحماية للعلامات التجارية الأمر الذى من شأنه حصول المستهلك على منتجات مطابقة للمواصفات.

وأيضا ايجاد فرص أمام المستهلكين للاختيار من بين السلع والمنتجات المناسبة للأذواق والأسعار.

أما عن خطة الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية حتى نهاية 2010 فيقول د. نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكريةان خطة الاتحاد تعد إحدى مكونات استراتيجية عمل الاتحاد والتى تستهدف نشر ثقافة الملكية الفكرية فى الوطن العربى وتحقيق الأهداف المنشودة للدول العربية لحماية حقوق الملكية الفكرية لمختلف أفراد وشركات مؤسسات الوطن العربى، حيث يتم العمل نحو التوجه.

ففى مجال توسيع قاعدة العضوية:

العمل على زيادة أعداد الشركات والمؤسسات والأفراد بالدول العربية لعضوية الاتحاد إلى 1500 عضو خلال عام 2010.

وفى مجال اللجان المنبثقة عن الأمانة العامة:

العمل على زيادة اللجان وزيادة نشاطها وتغيير رؤساء اللجان غير الفاعلة خلال عام 2010 حيث سيتم استحداث لجان السياحة، «لنشر ثقافة الملكية الفكرية فى المنتجعات السياحية والمحميات الطبيعية فى الدول العربية» والمبدعين، «لتشجيع الابداع والاختراع» ولجنة الكتاب، «لتشجيع التأليف» أيضا العمل على على إنشاء مكاتب فرعية للاتحاد فى كل من دولة قطر – دولة الكويت – جمهورية اليمن خلال عام 2010.

من ناحية أخرى أكد د. نادر رياض ضرورة الاسراع فى تطبيق القرارات والأحكام اللازمة لتفعيل السوق العربية المشتركة وإطلاق آلياتها إذ أن إقامة السوق العربية بات مطلبا قوميا ملحا طال الحديث عنه لفترة امتدت أكثر من 30 عاما.

والأمر ليس بخاف أن توازن المسيرة الاقتصادية يرتبط بالبشر والمال والأرض، أما نجاحها فيحتاج بجانب ذلك إلى الميزة التنافسية أو ارساء مفهوم الميزة التنافسية «Competitive advantage» وإلا بقينا عند حد الكفاية فى الإنتاج والعدالة فى التوزيع وهو حد لا تستقيم معه أية طموحات، ونحن فى غنى عن بيان امكانيات العالم العربى المتاحة وغير المفعلة فى هذه المجالات الثلاثة.

أما الميزة التنافسية غير المختلف عليها فإنما هى مفهوم التكامل الاقتصادى العربى الهادف للوصول إلى الوحدة الاقتصادية وهو مبدأ كنا أول من نادى به وتم وضع خطط طموحة وجيدة ولكن غياب الإرادة فى التنفيذ جعل منها أفكارا إيديولوجية أخذها الغرب وسبقنا ومثال لذلك التجربة الأوروبية – والتى بدأت بعدنا بأحقاب – أصبحت فى مقدمة قصص النجاح على مستوى العالم وأثبتت إمكانية تحقيق تكتل اقتصادى بصرف النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية.

وتوحيد المؤسسات فى مختلف الأقطار العربية لتحقيق ما يسمى «تناغم» «Harmonization» وذلك بالعمل على إزالة كل ما يعترض طريق تلك المؤسسات والتى من أهمها: إزالة مشكلة الكفيل أو الالزام بشريك محلى أمام المشروعات العربية، وتجنب الأزدواج الضريبى بين المشروعات متعددة الجنسيات العربية وكذلك تفعيل منظومة حماية الملكية الفكرية للحفاظ على العقول والمبتكرات العربية من السطو مما يشكل عاملا جاذبا للاستثمارات فى المنطقة.

والنقطة الثالثة: تحقيق التوافق والتناغم بين القوانين المختلفة وذلك بإنشاء لجان متخصصة للعمل على إزالة التناقض بين القوانين المختلفة وأهمها: توحيد المواصفات القياسية العربية بدءا بالتناغم بين المحلى منها بعضه البعض وكذا تنشيط حركة إصدار المواصفات العربية المتوافقة مع المواصفات العالمية بالمعدلات المطلوبة لإحداث التعاون الاقتصادى القائم على أساس توحيد المواصفات العربية.

وتوحيد قوانين العمل اللازمة لتسهيل انتقال العمالة وتوفير المناخ المناسب لها بما يتيح للعمالة الفنية والماهرة حرية التنقل والعمل بين البلدان العربية تحت مظلة من القوانين تحميها من التعسف.

وكذلك تنقية وتحسين بيئة التشريعات القانونية المطبقة فى الأقطار العربية لتشجيع الاختراعات والابتكارات والنمو الاقتصادى والاستثمار فى جميع الأقطار العربية تحت مظلة صالحة وجذابة لنقل التكنولوجيا وتطبيقها وكذا محفزة للبحث العلمى.

ودعم سهولة انتقال رجال الأعمال بين الدول العربية بمنحهم تأشيرات سنوية وذلك عن طريق باسبور وتأشيرة تصدر عن جامعة الدول العربية خاصة برجل الأعمال بعد استيفاء العرض الأمنى من كل دولة على حدة مما يزيد من مساحة الإسهام المباشر لدور الجامعة العربية فى إيجاد الحلول الايجابية فى صورتها المتكاملة.

بقى أن نشير إلى جانب له أهميته وهو دور الإعلام الحيوى فى استقطاب الإنسان العربى إلى الإطار الجديد الذى نستهدفه بوصف ذلك الإنسان أداة للتقدم وهو هدف هذا التقدم فى الوقت ذاته وذلك بإبراز قصص النجاح للإنجازات العربية على مستوى الأفراد والمؤسسات.